مجابهة القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية، والتضحيات الغالية التي يقدمها، يومياً، شعب فلسطين، من اجل تحرير وطنه المحتل، وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. وشدّد المؤتمر على ضرورة تأمين كل اشكال الدعم المادي، والسياسي، الرسمي والشعبي، التي تكفل استمرار الانتفاضة، وتطويرها، لبلوغ غايتها النبيلة في التحرير والاستقلال والسيادة، وتعزيز أنشطة المساندة، على الصعد، القومية والاقليمية والعالمية.

وتصدّى المؤتمر لمعالجة المخاطر الكبيرة، الناجمة عن العملية المدبّرة، والمنظّمة، للهجرة اليهودية [الى] فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، وما تعنيه من انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، وما تنطوي عليه من نتائج تخطط لها الصهيونية، بهدف تهجيره منه، وتكريس الاحتلال الاسرائيلي، وتوسيع مداه عبر عمليات الاستيطان الاسرائيلي المكثّفة، وابعاد المواطنين الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم، لاستيعاب المهاجرين اليهود، بهدف تحقيق مخطط ما يسمّى «اسرئيل الكبرى»، التي اكدتها تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، والخرائط الجديدة التي طرحوها لتنفيذ اطماعهم التوسّعية المعروفة.

ان المؤتمر مقتنع، تماماً، بأن تهجير اليهود السوفيات، وسواهم، الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطيني، وخطر كبير على الأمة العربية، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويؤكد المؤتمر ان هذه العملية الواسعة، والمدبّرة، تمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي يقتضي معالجته من هذا المنظور، وفي صورة جماعية، واتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني والأمن القومي العربي.

ان المؤتمر، اذ يدين، بشدة، تهجير اليهود الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى، يطالب الدول المعنيّة مباشرة بالهجرة في صورة خاصة، والمجتمع الدولي، بالعمل على وضع حدّ سريع للمخطط الاسرائيلي للهجرة والاستيطان، ويدعو الى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه، طبقاً لقرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩، وتأكيد عدم شرعية بناء المستوطنات الاسرائيلية، وضرورة وقفها، وازالة ما تمّ انشاؤه منها، وايجاد آلية دولية لمراقبة النشاطات الاسرائيلية في هذا المجال، وكشفها.

كما يدعو المؤتمر مختلف الدول الى الامتناع عن تقديم أية معونات، أو قروض، الى الحكومة الاسرائيلية تسهّل توطين المهاجرين في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

ويؤكد المؤتمر ضرورة تقويم العلاقات العربية مع الدول الاخرى في ضوء مواقفها من مسألتي الحقوق الوطنية الفلسطينية والهجرة اليهودية.

ويطلب المؤتمر من الامم المتحدة تحمّل مسؤولياتها، طبقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن والاتفاقيات الدولية لضمان عدم توطين المهاجرين اليهود في الاراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة الاخرى، بما فيها القدس، وتشكيل رقابة دولية لتنفيذ ذلك، والعمل على استصدار قرار من مجلس الامن بذلك.

وحلّل المؤتمر طبيعة المرحلة الحالية [على] الساحة العربية، وعرض المساعي السياسية المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة. وأعرب عن اقتناعه بأن التوتّر المتصاعد، الذي ينذر بالانفجار، ناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وللاراضي العربية المحتلة الاخرى، واستمرار انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، واستمرار سياسة العدوان والارهاب والتوسّع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية. ويحمّل المؤتمر، في هذا الشأن، الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية أساسية في هذا الوضع، باعتبارها الدولة التي توفّر لاسرائيل الامكانات العسكرية، والمساعدات المالية، والغطاء السياسي، والتي لا يمكن لاسرائيل، من دونها، ان تواصل مثل هذه السياسات، وتتحدّى، بهذا الصلف، ارادة المجتمع الدولي.

والتزاماً منه بمبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمم العربية، وبخاصة في الجزائر [العام] ١٩٨٨، والدار البيضاء [العام] ١٩٨٩، يؤكد المؤتمر ان الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي، برعاية الامم المتحدة، وحضور كل أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، تكتسب، الآن، طابعاً ملحّاً وضرورياً. ويؤكد المؤتمر التزام الدول العربية بأن قضية فلسطين تمثّل جوهر الصراع العربي ـ